التعليم العالي بين متطلبات تحقيق الأهداف وضغوطات التمويل

Higher Education between goal-achieving requirements and funding pressures.

أ.د. نور الدين حامد*[1] جامعة الجوف د. حسين عبد الله الخثعمي*[2] تعليم الجوف - المملكة العربية السعودية

Email: nhamed@ju.edu.sa Email: hsy9170@gmail.com

الملخص:

يتناول هذا البحث أهم التحديات التي تواجه التعليم العالي في جميع الدول سواء كانت نامية أو متقدمة، وهي تحدي تمويل التعليم العالي، حيث أن معظم هذه الدول وصلت إلى سقف الإنفاق على هذا القطاع ولا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تزيد لمخصصات هذا القطاع، هذا من جهة ومن جهة أخرى زيادة الضغط والطلب الاجتماعي على التعليم العالي الذي تزداد وتيرته نتيجة زيادة النمو السكاني وخاصة الفئة المستحقة لهذا النوع من الخدمة.

الكلمات المفتاحية:

التعليم العالي، تمويل التعليم العالي، تحديات تمويل التعليم العالي، التعليم التعاوني.

Abstract:

This research addresses the most important challenges facing higher education in all countries, whether developing or developed, namely the challenge of financing higher education, as most of these countries have reached the spending cap on this sector and can in no way increase the allocations of this sector, on the one hand, and on the other hand increase the pressure and social demand for higher education, which is increasing in frequency as a result of increased population growth, especially the category due to this type of service.

Keywords:

Higher education, higher education funding, challenges of funding higher education, cooperative education.

مقدمة:

تواجه الجامعة مشاكل عديدة لتحقيق أهدافها والقيام بمهامها، وذلك إن في الدول النامية أو حتى في الدول المتقدمة، ومن هذه المشاكل التأطير نظام الانتقال والتدرج في الجامعة وعدم التكافؤ في الفرص للالتحاق بهذا الطور من أطوار النظام التعليمي، ومصير مخرجات هذا النظام وغيرها من المشاكل، ولذلك لما انعقد المؤتمر العالمي حول التعليم العالي بباريس من ٥ إلى ٩ أكتوبر ١٩٩٨، حدد بأن المشاكل التي تواجه التعليم العالي حاليا في كل أنحاء العالم تدور حول أربعة مواضيع كبرى وهي:

- نوعية التعليم العالي
- ملاءمة التعليم العالي
- التسيير و التمويل
- التعاون الدولي

وان كانت هذه المشاكل تختلف حدتها وتواجدها من دولة إلى دولة ومن نظام تعليمي إلى آخر، ولكن المشكل الذي تواجهه جميع الدول وجميع أنظمة التعليم هو مشكلة تمويل التعليم العالي.

ولذلك هناك اتفاق عام على وجوب إيلاء أهمية قصوى لهذا المحور، وهذا ما سنتعرض له من خلال هذه المداخلة وذلك من خلال المحاور التالية:

- تحديات تمويل التعليم العالي
- دور القطاع الخاص في تمويل التعليم العالي
- دور التعليم التعاوني في تمويل التعليم العالي
- دور الوقف في تمويل التعليم العالي
- تجارب غربية معاصرة في تمويل التعليم العالي

تحديات تمويل التعليم العالي:

هناك مجموعة من الحقائق مرتبطة بقضايا تمويل التعليم والتجديدات والأزمات التي يواجهها هذا القطاع في مجالات التمويل، ويمكن تلخيص عدد من هذه الحقائق فيما يلي (فلية، ٢٠٠٥، ٤٧):

١- إن الدول وخاصة النامية منها قد وصلت إلى السقف في الإنفاق على التمويل ولا يمكن لها بأي حال من الأحوال زيادة المخصصات لهذا القطاع من الموازنات العامة للدولة.

٢- إن الضغط والطلب الاجتماعي على التعليم العالي تزداد وتيرته نتيجة لعوامل سكانية وديموغرافية معروفة.

٣- إن مفهوم مسؤولية المجتمع بكامله (القطاع العام والخاص) في تمويل التعليم قد ترسخ بشكل كبير.

٤- إن التوجه نحو الخصخصة سيؤدي إلى تقليص الدور الحكومي بالنسبة للتعليم العالي في النواحي التمويلية والتوظيفية وتحويله إلى القطاع الخاص، الذي سيكون اكبر مستفيد من خدمات التعليم العالي.

وفي ظل هذه الحقائق والاتجاهات المترسخة لابد للتعليم العالي أن يبحث عن مصادر غير تقليدية للتمويل، ويأتي القطاع الخاص في مقدمة هذه المصادر، وإذا كان هذا المصدر لم يساهم بالقدر المطلوب في كثير من الدول النامية، فانه في الدول الصناعية والمتقدمة يساهم بقدر كبير في تمويل مؤسسات التعليم ومراكز البحوث التابعة لها.

" ففي الدول المتقدمة يأتي التمويل من الصناعات الكبرى التي يعتمد تقدمها على التكنولوجيا المنتجة في أحضان الجامعات، وهناك مجالس للصناعة والتعليم (انجلترا وفرنسا وألمانيا)، ثم هناك كبار المتبرعين الذين يخصصون جزءا كبيرا من ثرواتهم كوقف لإنشاء جامعات خاصة ومراكز بحوث خاصة ومن أمثلة هؤلاء روكفلر، وكانيجى، وسكريبس، وكويلان، وفورد، وفولبرايت .. وغيرهم ممن أنفقوا على البحث العلمي ماخلد أسماءهم وجعل آلاف وآلافا من الطلاب والباحثين يتجهون إلى معاهدهم العلمية ومراكزهم البحثية للتأهيل والتدريب، وأسهمت مؤسساتهم في دعم مشروعات التنمية والتطوير التكنولوجي ليس على مستوى الولايات المتحدة وحدها ولكن على مستوى الدولي أيضا (بار، ٢٠٠٥، ٣٧).

وتتنوع أوجه التمويل الخاص للجامعات ومؤسسات التعليم فمنها ماهو موجه لدعم البحوث لصالح الصناعة وقطاع الإنتاج، ومنها ما هو موجه لتطوير المرافق والمنشآت والمعامل وغيرها من المستلزمات، غير أن دخل الجامعات الكبيرة من البحوث والاستشارات هو الأكبر في مجال الموارد التي يتم الحصول عليها من مصادر التمويل غير الحكومية، وعلى سبيل المثال، فان دخل جامعة هارفارد من رسوم الطلاب يمثل٣١٪ من إجمالي الدخل، أما الدخل من البحوث والاستشارات فهي٢٥٪ وتحصل الجامعة من الأوقاف والهبات والمصادر الأخرى ما مجمله ٤٤٪ من إجمالي ميزانية الجامعة.

أما في المنطقة العربية فلا زال حجم التمويل التقليدي (الحكومي) هو المسيطر، تأتي بعده الرسوم الطلابية، ففي الأردن مثلا تتوزع مصادر تمويل التعليم على النحو التالي:

أ- المصادرالحكومية٤٣,٣ % .

ب- الرسوم الطلابية ٣٥,٩ % .

ج- ريع الأموال المنقولة وغير المنقولة ١٠,٩ % .

وخلال العقد الأخير من القرن الماضي، وفي عدد من الدول العربية، تم السماح للقطاع الخاص بإنشاء جامعات ومعاهد للتعليم، يتم تمويلها بالكامل من قبل القطاع الخاص، أو بتمويل مشترك مع الحكومة، وباستثناء عدد محدود من الدول مثل البحرين، ليبيا، قطر، العراق، الجزائر...الخ، فان باقي الدول العربية سمحت بترخيص إنشاء الجامعات الخاصة التي يتوجب عليها التمويل الذاتي لنشاطاتها، ولكن أغلب الجامعات التي تم إنشاؤها تعتمد النسب الأكبر من مصادر تمويلها على الرسوم الطلابية.

وفي النظام المركزي الفرنسي الذي كان يعتمد بدرجة كبيرة على التمويل الحكومي تمكنت الجامعات في عام ١٩٩٤ من زيادة مواردها من التمويل الخاص إلى نسبة ٤٤,٤٣ % من مجمل ميزانياتها، وفي الصين تقلص التمويل الحكومي من ٩٥,٩ % في عام ١٩٧٨م إلى ٨١,٨ % في عام ١٩٩٢م، وزادت الموارد المحصلة من النشاطات الجامعية المختلفة من ٤,١ % في عام ١٩٧٨م إلى ١٨,٢ % في عام ١٩٩٢م، كما زادت نسبة مساهمة الدخل من الرسوم الطلابية من ١,٨ % في عام ١٩٩٠ إلى ٤,٦ % في عام ١٩٩٢م.(فلية، ٢٠٠٥، ٦٢)

ومع كل هذه الاتجاهات والمؤشرات يبدو واضحا وجليا التقليص المستمر للتمويل الحكومي وتزايد مساهمات المصادر الأخرى للتمويل، وعلى وجه الخصوص من مصادر القطاع الخاص وجهاته المختلفة الصناعة... الأعمال...وغيرها.

دور القطاع الخاص في تمويل التعليم العالي :

في عدد غير قليل من دول العالم تقوم الشركات الصناعية والإنتاجية والتجارية بإنشاء جامعات وكليات خاصة بها، تعهد إليها مهمة إعداد المتخصصين والفنيين الذين تتطلبهم أعمالها ومواقعها، ولعل أوضح مثال في مجال دمج المؤسسة التعليمية والإنتاجية هو نموذج (Aavoda-Utuz) في روسيا، وهو بمثابة معهد تقني داخل المعمل يخدم بالدرجة الأولى عماله وموظفيه، وهكذا يؤلف المعهد قسما من المجتمع الصناعي، وتتولى هيئة التعليم العالي مهمة الإشراف الأكاديمي، وتوفر كذلك شركة/ معهد(Kima)، في مصر نموذجا مماثلا لهذا الدمج بين المؤسسة التعليمية والمؤسسة الإنتاجية، حيث يتألف الطلاب، ومعظم أعضاء هيئة التدريس من موظفي الشركة والعاملين فيها.

وهناك نماذج كثيرة في أمريكا وكوريا واليابان.. وغيرها من الدول المتقدمة، " أما في الدول العربية، فقد بدا التوجه نحو قيام الشركات والبنوك ومؤسسات الإنتاج بالتفكير الجدي لإنشاء جامعات تابعة لها، واحدث مثالين يمكن الإشارة إليهما في هذا الصدد هما رغبة غرفة الصناعة والتجارة بالمنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية في إنشاء جامعة خاصة بالدمام، وكذلك شركة ظفار الدولية للتنمية والاستثمار بسلطنة عمان التي تعمل على إنشاء جامعة خاصة في منطقة صلالة بالسلطنة،وقد اتصلت هاتان الجهتان فعليا بمكتب اليونسكو بالدوحة للمساعدة في إعداد الدراسات المبدئية ودراسات الجدوى لهاتين الجامعتين " (بويطانة، ٢٠٠٤، ٥١).

دور التعليم التعاوني في تمويل التعليم العالي :

أصبح دمج الدراسة والعمل معا في آن واحد من المعالم المهمة لمفهوم التعليم الحديث، وان دل مفهوم دمج الدراسة والعمل هذا على شيء فإنما يدل على أن العملية التعليمية لم تعد لتحدث فقط في المؤسسات التعليمية فحسب، بل في المجتمع ككل، ولاسيما في مواقع العمل والإنتاج، ولقد شهدت مناهج التدريب النظامية حديثا تغيرات في هيكلها، بعدما تم إدخال فترات العمل التطبيقي والخبرة في مواقع العمل في تركيبها.

إن ظاهرة التعليم التعاوني في العديد من مؤسسات التعليم آخذة في الازدياد ويعود ذلك للاهتمام المتزايد بجعل المقررات الدراسية أكثر وفاء لاحتياجات المجتمع، عن طريق إدخال الخبرة العملية ضمن الإعداد النظري، بالإضافة إلى اعتماد السياسات الهادفة إلى فتح المجال أمام الفئات المحرومة في المجتمع لاستكمال دراستها وبناء على ذلك يوفر التعليم التعاوني الخبرة العملية(تواتر فترات العمل والدراسة) في قطاعات ومرافق الصناعة والتجارة، كما يوفر العمل للطلاب داخل مواقع ومؤسسات الإنتاج.(فلية، ٢٠٠٥، ٩٣)

ويبدو أن لهذه الطريقة فوائد عديدة بالنسبة للطلاب (فيكسبون بهذه الطرقة معاشا وخبرة) والموظفين على حد سواء (فتنخفض إلى حد كبير نفقات توظيفهم وتدريبهم).

وقد ساهم تطبيق هذا النموذج في توطيد الترابط بين التأهيل الأكاديمي والعمل المنتج، وأيضا يقدم هذا النموذج بدائل أخرى للدورات القصيرة ودورات إعادة التأهيل المخصصة لقطاعات القوى العاملة التي تحتاج إلى إعادة تدريب بشكل مستمر حتى يتسنى لها مواكبة التغيرات التي تحدث في طبيعة المهن.

"وينتشر هذا النوع من البرامج في جميع أرجاء العالم وتوفر جامعة نورث إيسترن في بريطانيا أوسع برنامج في التعليم التعاوني،كما توفر مؤسسة Berufs Academics في جمهورية ألمانيا الاتحادية برنامجا للتعليم التعاوني بالتعاون الوثيق مع أرباب العمل حيث يقوم هؤلاء بتدريب الطلاب، وفي الوقت نفسه يدفعون لهم رواتبهم طوال فترة الدراسة والعمل".(هانوشيك، ٢٠٠٥، ١٦)

إلى جانب ذلك لاقت أشكال أخرى من هذا النوع التجديدي في مجال التعليم والعمل نجاحا كبيرا في وحدات العمل خارج الجامعة في جامعة سان ماليزيا، وفي معهد التعليم العالي ليميرك في ايرلندا، وفي معهد سوينبورن التقني ... وغيرها من معاهد التعليم المتقدم في استراليا، بالإضافة إلي معهد البولتكنيك في كينيا، وفي جامعة صوفيا التقنية في بولونيا، التي تعمل بالتعاون مع مصنع محركات السيارات.

وضمن المنهجية نفسها التي تهدف الى زيادة الارتباط بين الإعداد الأكاديمي وعالم العمل، طلب الى الاختصاصيين في الصناعة والتجارة ونقابات العمل المشاركة في هيئات التدريس وفي المجالس الجامعية.

وتعتبر جامعة نورث إيسترن North Eastern بالولايات المتحدة الأمريكية من أكبر الجامعات المشهورة بتوسعها في استخدام التعليم التعاوني، حيث تقوم بتعليم ما يقرب من عشرة آلاف طالب سنويا في أكثر من ٢٥٠٠ شركة ومؤسسة لتدريب طلابها.

دور إنشاء شراكات بين مؤسسات التعليم العالي وقطاع الأعمال :

تنشأ هذه الشركات داخل الجامعات مثل (جامعة ستراتكلايد ، كامبريدج في انجلترا) أو خارجها مثل (شركة آرثر د.ليتلArther D.Littel ومثلث البحوث Research Triangle في نورث كارولينا وجماعة ستانفورد للأبحاث Stanford Research Associates)،وكلا النوعين يعمل من أجل توظيف البحوث التطبيقية ونقل التكنولوجيا لتطوير الإنتاج. (بيرنيت وآخرون، ١٩٩٥، ٤٠)

ومن الطريف أن نلاحظ أن النوع الثاني يقوم بنقل خبراء الى الجامعات للتدرب فيها، وقد تم الاعتراف بالشهادات التي تمنحها شركة آرثر د.ليتل في الإدارة والتسويق، كما نجد بعض أعضاء النوع الأول من هذه الشركات يتعاون أيضا من خلال مشروعات مشتركة مع الشركات الأخرى الموجودة خارج الجامعة، وهذا يؤكد روح الشراكة التي توجد بين هذه الشركات وبين الجامعات.

وفي مجمل الدول العربية لازال مستوى التنسيق والتعاون بين هذه القطاعات ضعيفا، وفي بدايته، غير أن التوقعات تشير إلى أن التوسع في عمليات الخصخصة، وتقلص دور القطاع الحكومي، وفي مجالات متعددة، سيؤدي في النهاية إلى تعظيم دور القطاع الخاص ومؤسساته في تطوير وتمويل مؤسسات التعليم العالي بهدف استثمارها في دعم مؤسساته الإنتاجية والصناعية، حيث التنسيق بين مؤسسات التعليم ومواقع الإنتاج والخدمات يوفر مصادر جديدة لتمويل البحوث، وللإنفاق على التجهيزات وللإسهام في تمويل إعداد الطلاب، وكذلك في توفير فرص التدريب للطلاب، وكلما نجحت مؤسسات التعليم في إقامة وتدعيم شبكات تنسيق بينها وبين مواقع الإنتاج، كلما شعرت الأخيرة بأهمية هذا التعاون وزادت من دعمها لمؤسسات التعليم، فالدعم هنا لن يأتي هبة أو زكاة بل مقابل خدمة، ورفعا لمستوى الأداء وحلا لمشكلة، وبحثا عن مصادر بديلة ارخص وأوفر، وتدويرا للخامات وللموارد الأولية، وتقليلا لنسب هدر الطاقات والموارد...الخ.

وفي الوقت الذي تركز فيه أغلب الدراسات على مشاركة القطاع الخاص في تمويل التعليم العالي وبحوثه، وعلى الرغم من أهمية هذا الجانب، فإن العلاقة بين القطاعين لابد أن تعزز في عدة اتجاهات، وتبرز الحاجة إلى أن يلعب قطاع الأعمال (الصناعة- التجارة- الخدمات) دورا مهما في الرقابة على النوعية والتأكيد على نوعية التعليم وذلك من خلال مساهمته في جوانب متعددة من النظام مثل المساهمة في صياغة المناهج، وتقويم عملية التعليم والمساهمة في تطوير وتنفيذ برامج التناوب بين التعليم والتدريب، وبرامج إعادة تدريب وتأهيل الخريجين العاطلين عن العمل بهدف تأهيلهم للقيام بوظائف أخرى متاحة في سوق العمل.

ولقد أدى الانفصام شبه الكامل بين مؤسسات التعليم وقطاع الأعمال والإنتاج في كثير من الدول النامية إلى تراكم أعداد هائلة من الخريجين العاطلين عن العمل الذين يرفضهم القطاع الخاص، نظرا لانخفاض نوعياتهم، وعدم ملائمة قدراتهم وكفاءاتهم لمتطلبات العمل في هذا القطاع، الذي تزايدت أهميته في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، وتقلص دور الدول كجهة موظفة للخرجين ومخرجات التعليم.

وسيزيد من تفاقم مشكلة الأعداد المتراكمة من الخرجين العاطلين عن العمل ترسخ التوجه نحو العولمة والتي لا ينحصر مضمونها في حرية التجارة وحركة السلع بل أيضا التأكيد على حرية حركة رأس المال البشري، وهذا الوضع سيؤدي في النهاية إلى شراسة المنافسة على الوظائف المحدودة في سوق العمل، حيث سيكون التنافس مفتوحا وليس مقصورا على المستويات الوطنية بل خارج حدود الدول.

وفي المستقبل سيكون العامل الرئيسى في التوظيف هو الكفاءة وملاءمة الخريج لسوق العمل، والمتطلبات على المستويات العالمية، والذي ستحكمه الشركات العابرة للحدود والمتعددة الجنسيات.

وفي هذا السياق يمكن تحديد مجموعة كبيرة من المبررات التي تؤكد على ضرورة تدعيم الروابط بين التعليم وعالم العمل وخاصة مؤسسات القطاع الخاص، ويمكن تلخيص أهم هذه المبررات فيما يلي (فلية، ٢٠٠٥، ١٩٩) :

- لأن القطاع الخاص قطاع موظف لمخرجات التعليم، وهو يحتاج إلى تلك المخرجات بالأعداد والمستويات التخصصية، التي تلبي احتياجاته، وبدون هذه القوى العاملة والمدربة لا يمكنه أن يكون قطاعا منتجا، ومن ثم تقل بل تنعدم جدوى الاستثمار فيه.

- لأن العملية الإنتاجية أصبحت تعتمد على قواعد المعرفة وقاعد التكنولوجيا ولا سبيل إلى تطبيق المعرفة ونقل التكنولوجيا إلا من خلال مراكز البحوث العملية والتطبيقية.

- لأن سرعة التقدم المعرفي والتقنى والنمو المعرفى جعل من مبدأ التعليم المستمر ضرورة لازمة لضمان ارتفاع معدلات الأداء والإنتاج، فإذا صدأت المعرفة وتقادمت المهارات وأصابها الوهن، ومن ثم لابد من إعداد صقلها بين الحين والآخر، وهذا لا يأتي إلا من خلال برامج التعليم المستمر التي تقدمها الجامعات.

- لأن أساليب الإنتاج ووسائله وإدارته تمر بتحولات مستمرة بسبب التطور المستمر وتكنولوجيا الإدارة وبحوث العمليات والبرمجة والحسابات مما يحدث تخلخلا مستمرا في هيكلة العمالة، ولكي تحافظ المؤسسات الإنتاجية على تركيب مهني أمثل من القوى العاملة لابد أن تستعين بأسلوب التدريب التحويلي الذي تقدمه الجامعات ومراكز البحوث لتمكين القوى العاملة من الحراك الوظيفي ومن التأقلم لمقتضيات التغير.

- لأن الفجوة بين التقدم والتخلف وبين الرفاهية والفقر، وبين التقدم والتأخر هي فجوة معرفية تكنولوجية بالدرجة الأولى، لذلك لابد من أن تسعى مؤسسات الإنتاج دوما إلى استخدام تكنولوجيا العصرية والأحدث في تشغيل مؤسساتها، ولابد من أن تحرص الجامعات على تطور ذاتها، وتهيئ النمو المهني المتواصل لمنتسبيها، من أجل أن تصبح دوما نافذة المجتمع التي يطل منها على التقدم ويستشرف بها المستقبل، ويعبر بها إلى القرن الحادي والعشرين بثقة واقتدار.

لقد أكدت وثيقة اليونسكو المعنونة بحث في سياسات التغير والنمو في مجال التعليم العالي " على أنه استجابة للتحديات التي يفرضها الواقع المعاصر، أصبحت المشاركة الفعالة للأوساط الأكاديمية مع الشركاء الاقتصاديين أمرا يتزايد كجزء من صميم مهمة التعليم العالي"(هانوشيك، ٢٠٠٥، ٢١).

ولا تزال هذه العلاقة تتركز بصورة رئيسية على البحوث التي يمكن أن تسهم في التطوير التكنولوجي، ولكن هناك فهما متزايدا للحاجة إلى توسيع نطاق هذه العلاقات لكي تشمل مجالات أخرى مثل التدريس والتدريب وتنظيم

الدراسات والبنى المؤسسية، ويجرى السعي في الوقت نفسه للتوصل إلى وضع ترتيبات جديدة تستند إلى المرونة لتنفيذ البرامج بغية استخدامها كآليات لتشجيع وإدامة وتعزيز علاقات تبادلية مستقرة ومتبادلة النفع.

ولقد أكد " مؤتمر باريس حول التعليم العالي " على أهمية قيام شراكات فاعلة بين التعليم العالي وعالم العمل، ولا ينحصر دور القطاعين في عمليات التعاون والتنسيق فقط..

دور الوقف في تمويل التعليم العالي:

مفهوم الوقف في الفقه الإسلامي:

للوقف في الفقه الإسلامي تعاريف عديدة ومتعددة (إبن عرفة المالكي،أبو حنيفة،الشافعية، الحنبالية ، ...)

ويعرف لغويا بأنه " الحبس والمنع " مطلقا سوء كان ماديا أو معنويا، ويسمى التسبيل أو التحبيس وهو المنع عن التصرف.

وقد لخص محمد أبو زهرة التعاريف في الفقه الإسلامي بقوله : " الوقف هو منع التصرف في رقبة لعين – أصل الشيئ – التي يمكن الإنتفاع بها مع بقاء عينها، وجعل المنفعة لجهة من جهات الخير ابتداء وانتهاء "(أبو زهرة ٢٠٠٢، ١٧).

أي أن أساس الوقف حبس العين فلا يتصرف فيها بالبيع والرهن والهبة ولا تنقل بالميراث، والمنفعة تصرف فيها بالبيع والرهن والهبة ولا تنتقل بالميراث، والمنفعة تصرف لجهات الوقف على مقتضى شروط الواقفين.

الوقف في النظام الغربي:

وللوقوف على ما يقابل كلمة الوقف من ألفاظ تستعمل في الأدبيات الوقفية والتطوعية الغربية سوف نبحث في الكلمات الآتية: (Foundation -Endowment-Trust)

فلفظ (Endowment) تعني العطاء والإغناء، ويدخل فيها الصداق للزوجة وميراثها وتشمل أيضا مالا يوهب لشخص أو منظمة لتمويلها ،وما ينشأ لهذا الشخص أو المنظمة من دخل دوري.

أما كلمة (Foundation) فقد عرفها قاموس" أوكسفورد" بأنها مال مخصص للقيام بشؤون منظمة على سبيل الدوام.وهذا المال هو (Endowment).

ويمكن أن تعني كلمة (Foundation) ، منظمة لديها مال دائم تخصص عوائده لتمويل عمل خيري أو ثقافي أو غيره.

أما كلمة (Trust) فتتضمن معاني التصديق والثقة والولاء والركون إلى شخص والاعتماد عليه وهي تستعمل بمعنى الثقة توضع في شخص ليكون المالك الاسمي لمال ممسوك لصالح شخص آخر، وهي أيضا الشركة التي يديرها أمناء.

كما يمكن إضافة لفظ (Corporation) والتي تعني الشخصية الاعتبارية التي يقرها القانون للشركة أو المؤسسة التجارية، كما يمكن أن تمثل الشخصية الاعتبارية، قرية أو مدينة أو إدارة حكومية.

أما تعريف الوقف من الناحية القانونية، فهو في القانون الأمريكي نوع من التصرفات المالية تسمى "الترست" trust " "، فقد عرفه المعهد الأمريكي بأنه (علاقة أمانة خاصة بمال معين، تلزم الشخص الذي يحوز هذا المال، بعدة التزامات، تهدف إلى استغلاله لصالح شخص آخر، وتنشأ هذه العلاقة نتيجة للتعبير عن إنشائها) ، ويمكن تعريفه أيضا بأنه (وضع مال في حيازة شخص معين يسمى: الأمين أو الوصي، ليستغله لمصلحة شخص آخر يسمى :المستفيد أو المستحق). (منصوري، ٢٠٠٤، ١٠٣)

مجالات النشاط الوقفي :

تؤكد المتابعة التاريخية للتطور التاريخي لمجالات الوقف ومصارفه، أنها كانت شاملة و شديدة التنوع لدرجة أنها امتدت لخدمة أغراض الرفق بالحيوان ورعاية الطيور، إلي جانب عملها الرئيسي في إنشاء و تمويل وإدارة الكثير من المؤسسات التعليمية والصحية والمنافع العامة.

ولقد اختلفت أولويات ومجالات النشاط الوقفي التي توجه إليها الواقفون باختلاف أولويات المجتمع والحالة الحضارية التي يمر بها ،وقد دلت الشواهد التاريخية أن مجالات النشاط الوقفي رتبت حسب سلم الأولويات الآتي:

١- المساجد: احتلت المساجد قمة سلم الأولويات بصفة مستمرة فقد احتضنت مؤسسة الوقف المسجد بناء وإنشاء وعمارة ووفرت للقائمين عليه دخولا متفاوتة الأمر الذي أدى إلي نشأة وتطور العديد من الصناعات، منها صناعة السجاد والعطور والبخور والقناديل والورق والأخشاب والزجاج.

٢- المؤسسات التعليمية : تلت المساجد في سلم الأولويات لمصارف الوقف

وأغراضه فقد مولت أموال الوقف مؤسسات التعليم و الدراسة من مرحلة الطفولة حتى المراحل الدراسية المتخصصة، وما يرتبط بها من أغراض لخدمة طلاب العلم و العلماء من إطعام و إيواء و منح دراسية ومرتبات للمدرسين إضافة إلي إيقاف الكتب والمكتبات ومعامل الورق واستنساخ للكتب.

٣-المستشفيات: احتلت الرعاية الصحية المرتبة الثالثة في سلم أولويات أغراض الوقف فقد أوقفت الوقوف الواسعة على إنشاء المستشفيات و عضدت الأوقاف مهنة الطب

و التمريض من خلال المستشفيات التعليمية المتخصصة ، و الأحياء الطبية المتكاملة الخدمات

و المرافق إضافة إلي تشجيع علوم الصيدلة و الكيمياء.

٤- الأشغال العامة: إذ نجد الوقف قد عنى بشق القنوات و الأحواض و بناء الجسور وتمهيد الطرق وإنارتها بالقناديل، كما وجدت أوقاف الحمامات و إقامة الأسواق و الوكالات التجارية و إنشاء المنارات لهداية السفن و حفر الآبار وبناء الاستراحات للمسافرين و تسبيل مياه الشرب.

٥- أغراض الأمن والدفاع: حيث احتلت مكانة متميزة ضمن مصارف الوقف خاصة في أوقات الأزمات و تزايد المخاطر الأجنبية مما كان له أثر في قيام الصناعة الحربية.

٦- الرعاية الاجتماعية: انشأ الوقف مؤسسات ومولها لإقامة التكافل الاجتماعي فكانت مؤسسا لليتامى و اللقطاء و مؤسسات للعجزة و المقعدين و المكفوفين، كما وجدت مؤسسات لتحسين أحوال المساجين ومؤسسات لرعاية الأمومة

و الطفولة، حيث كانت تمدهم بالحليب والسكر، كما وجدت أوقاف لرعاية النساء خاصة من ترعى منهن أيتاما أو من تعرضت منهن لأذى زوجها، و شملت خدمات الأوقاف إقامة مستشفيات للأطفال و إنشاء دور للالتقاط الأطفال و رتب لهم نساء للرضاعة، مع مدرسين لتعليمهم.إضافة إلى هذا امتدت خدمات الأوقاف لإقراض التجار و توفير البذور للمزارعين .

٧- أنشطة الترفيه الاجتماعي: امتدت اهتمامات مؤسسة الوقف إلى أنشطة الترفيه الاجتماعي، خاصة في الأعياد و المناسبات الدينية و حفلات الزواج للفقراء و ختان الأطفال، و ما كان يتم في هذه المناسبات من التوسعة على الفقراء و المساكين و ذو الخصاصة مما كان له دور في دعم التضامن الاجتماعي و التأكيد على روابط الهوية الثقافية و الاجتماعية. (القحف، ٢٠٠٠، ٥٦)

أما في الوقت الحاضر فيمكن تصنيف المجالات، التي يوجه إليها الواقفون أوقافهم ،ضمن مجالات عديدة نذكر منها ما يلي (المطيري، ٢٠٠٣، ٣٩):

- الأوقاف لإستراتيجية (الدفاع - الإغاثة- الخارجية)

- الأوقاف الصحية - الأوقاف العلمية والتعليمية والثقافية والإعلامية.

- الأوقاف الاجتماعية. - الأوقاف الخدمية (طرق، جسور، بنية تحتية).

- الأوقاف الإليكترونية/التكنولوجية التطبيقية

- الأوقاف البيئية ،الأوقاف الإنسانية (الأسرى)، الأوقاف الرياضية ، الأوقاف المناطقية

الأوقاف الاقتصادية.

التجربة التاريخية للوقف الإسلامي في مجال التعليم العالي و البحث العلمي :

تعتبر الأوقاف العلمية من أهم ما اعتنى به المسلمون في تاريخهم ،فقد قامت أوقاف المدارس والجامعات،التي اكتظت بها المراكز العلمية التاريخية الشهيرة كبغداد ودمشق والقاهرة وغيرها،كما قامت أوقاف للبحث العلمي وكذلك أوقاف المكتبات الكبيرة التي كانت ملحقة بالمساجد والمراكز التعليمية. (الخويطر، ٢٠٠٣، ٨٩)

١- أوقاف المدارس و الجامعات:

يعتبر التعليم والثقافة والبحث العلمي قطاعات تخصصت بها الأوقاف الإسلامية، منذ أن بدأ التعليم يتخذ نموذج المدرسة المستقلة عن دور العبادة. فقد بلغ عدد المدارس الابتدائية، في جزيرة صقلية مثلا، حوالي ثلاثمائة مدرسة كلها موقوفة، بها آلاف الطلبة، وكلها تموَّل الدراسة فيها من إيرادات الأموال الموقوفة وقفا استثماريا، كما يذكر "ابن حوقل". وانتشرت المدارس بكثافة في المراكز العلمية التاريخية "كالقدس" و"دمشق" و"بغداد" و"القاهرة" و"نيسابور". وقد شملت هذه المدارس جميع المستويات الابتدائية والمتقدمة والجامعية المتخصصة. فقامت جامعات معروفة عريقة منها جامعة "القرويين" في "فاس" وجامعة "الأزهر" في "القاهرة" والجامعات "النظامية" و"المستنصرية" في "بغداد" وغيرها . وكانت الأوقاف لا تقدم لهذه الجامعات والمدارس المباني وحدها، بل تقدم

أيضا أدوات الدراسة من قرطاس وحبر، وأقلام، وكتب علمية، ورواتب المدرسين والمدرسين. وكثير من هذه المدارس والجامعات كانت تقدم فيها الأوقافُ المنحَ الدراسية للطلبة بما يكفيهم لمعيشتهم إضافة إلى السكن الجامعي الخاص بالطلبة.

وقد أغدق الواقفون على التعليم والعلماء والدارسين بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ.

٢- الوقف على الأبحاث العلمية:

كان الوقف من أهم مصادر تمويل الأبحاث العلمية، والتكفل بعملية البحث من حيث الإنفاق وتشجيع الباحثين،بل إن تأسيس دور العلم ومراكز والمكتبات والمستشفيات،ما هي إلا صور لدعم البحث العلمي،وذلك بما يوفره هدا الدعم للعلماء من راحة نفسية، وأمن اجتماعي واستقرار معيشي حتى ينصرفوا للفكر والإبداع.

ومن الشواهد الحية في مجال تمويل الوقف للأبحاث العلمية،دعمه للأبحاث التي توصل من خلالها الأطباء إلى فكرة إدخال السكر في الأدوية وتحليتها.

ومن ذلك أيضا إسهام الوقف في نشر كتب الطب التي تنطوي على أبحاث علمية ونتائج طبية رائدة نظريا وتطبيقيا مثل:كتاب"الكليات" لابن رشد وكتاب "الحاوي " للرازي، وكتاب "تذكرة الكاحلين" في طب العيون لـ"علي بن عباس". إضافة إلى هذا فقد مول الوقف الحركة العلمية والبحثية بتمكينه من نسخ الكتب ونشرها وحفظها في المكتبات الوقفية.

كما تخصص كثير من الأوقاف بفروع علمية محددة، هدفها تطوير التكنولوجيا الموجودة آنذاك فوجدت الأوقاف على علماء الحديث وأوقاف مخصصة للأطباء ،وأوقاف خصصت للأبحاث الصيدلانية.

٣- الوقف على المكتبات :

إضافة إلى الوقف على المدارس ومراكز العلم ،كان هناك العديد من المكتبات العلمية العامة التي كان يحوي البعض منها مئات الآلاف من المجلدات العلمية. وقد أنشئت هذه المكتبات كلها بأوقاف إسلامية. وأوقف المحسنون عليها البساتين والعقارات لتجهيزها بالكتب، وإمدادها بالموظفين والعاملين والمشرفين، ودفع مرتبات للقراء والدارسين القادمين من بلدان أخرى.

ولقد بلغ من تقدير أهمية المكتبات أن الذين يقولون بعدم صحة وقف المنقول من الفقهاء المسلمين قد استثنوا المصحف والكتاب من شرطهم هذا. بل إنهم ذهبوا إلى تيسير استعارة العلماء والباحثين للكتب، حتى إنهم قالوا ببطلان شرط الواقف إن اشترط رهنا لإعارة الكتاب من المكتبات العامة.

وقد ذكرت المصادر التاريخية أن هذه المكتبات كان يقوم عليها مشرفون وخزنة وعمال وناسخون ،كما لم تخلو هذه المكتبات من قاعات للمطالعة وأخرى للنسخ والتعليم، إضافة إلى الفهارس المنظمة التي تثبت فيها الكتب الموقوفة والتي وصل عددها في المكتبة النظامية ببغداد حوالي ستة آلاف مجلد في مختلف الفنون والعلوم.وكمثال عن هذه المكتبات الوقفية مكتبة "طرابلس" في الشام والتي كانت آية في السعة والضخامة،وكان عدد الناسخين فيها ١٨٠ ناسخا يتناوبون العمل ليلا ونهارا،بحيث لا ينقطع النسخ فيها ،ويذكر أنها حوت مليون كتاب.

إن التعليم الذي قام على أساس نظام الوقف أدى إلى انتشار التعليم وتوسعه، وشموله جميع الطبقات الاجتماعية، فضلا عن استقلاله عن أصحاب السلطة والحكام. الأمر الذي جعل العلماء المسلمين من فقهاء ومحدثين وأطباء وفلاسفة ومبدعين ومبتكرين ، زعماء شعبين وقيادات مجتمعية بكل معنى الكلمة، يقفون في وجه السلطة عندما يرون فيها الخطأ.

كما أدى هذا النظام إلى تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، وإقامة نظام اجتماعي دائم التطور والديناميكية بسبب توفر فرص التعليم لجميع الطبقات وبخاصة الفقراء.

الجامعة الوقفية في الغرب (الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا):

الوقف في أوربا وأمريكا :

حتى مطلع القرن الثالث عشر كانت الكنائس هي الشكل الوحيد للوقف في أوربا ،وإن أول إشارة إلى الوقف في النظم الغربية وردت في القانون الإنجليزي للأعمال الخيرية الصادر عام١٦٠١م،و ،حيث عرف العمل الخيري على أنه أية أعمال يقوم بها شخص أو مجموعة أشخاص بقصد خدمة النفع العام أو المساعدة في ذلك.

وبعد تبلور المفهوم المعاصر للشخصية المعنوية في القانون الغربي اتخذت الأوقاف شكل الشخصية المعنوية باسم" Foundation"، حيث صارت تعرف بأنها مؤسسة غير حكومية لا تقصد الربح ،وتهدف إلى رعاية أو مصلحة ذات نفع عام، إجتماعي أو علمي أو ديني.

وقد توسعت المؤسسة في أمريكا الشمالية لتأخذ شكلين أحدهما هو المؤسسة العامــة

"" Public Foundation حيث يمولها الجمهور الذي يختار إدارتها الجماعية. والشكل الثاني هو المؤسسة الخاصة" Private Foundation" التي تمول وتدار من قبل شخص واحد أو أسرة واحدة.

ومن حيث تصنيف الأوقاف في البلدان الغربية فيمكن تصنيفها من عدة أوجه، فمن حيث الهدف فهناك الأوقاف ذات الهدف العام لخدمة الإنسانية ورفاهيتها مثل وقف كارنيجي الذي أسس عام١٩١١، ووقف روكفلر الذي أسس عام ١٩١٣،وهناك أيضا الأوقاف المتخصصة بالتعليم والصحة والبيئة والبحث العلمي وأوقاف رعاية المرضى وغيرها.

أما تصنيف الأوقاف من حيث مؤسسيها،فهناك أوقاف الشركات ويكفي أن نشير هنا بأكبر وقف في العالم أجمع، أو أكبر مؤسسة مانحة للتبرعات وفق ما جاء في تقريره السنوي الثاني والعشرين لسنة ١٩٩٣م، والوقف هو وقف "وقف ويلكم" أو " the wellcome trust"وقد أنشأته عام ١٩٣٦، شركة "ويلكم" للصناعات الدوائية العالمية، والتي يوجد مقرها ببريطانيا،وتبلغ موجودات هذا الوقف ٥,٣ مليار جنيه إسترليني،ويملك هذا الوقف ٤٠٪ من أسهم شركة " ويلكم".

وأما اختصاص هذا الوقف فهو الإنفاق على الأبحاث العلمية والمراكز البحثية الطبية المختلفة،وقد مول هذا الوقف أبحاث ١٢٠٠عالم في مختلف الجامعات البريطانية لعام ١٩٩٣.

إضافة إلى أوقاف الشركات هناك أيضا أوقاف الأفراد أو الأسر وهناك أوقاف المجتمعات المحلية والأقليات الدينية والعرقية وغيرها. (السلومي، ٢٠١٩، ١٧)

أهمية القطاع الخيري في الاقتصاديات الغربية:

تحتل مؤسسات الأوقاف في البلدان الغربية اليوم حيزا مهما من الثروة القومية وتقدم خدمات كثيرة في مجالات عدة، فالقطاع الخيري الذي تنتمي إليه المؤسسات الخيرية الوقفية والتطوعية ،والمنظمات غير الحكومية والغير هادفة للربح، أصبح يشكل رقما هاما في المعادلة الاقتصادية في الكثير من البلدان الصناعية ،وهو قطاع ثالث شريك للقطاعين الآخرين في عمليات التنمية،وهو يملك جامعاته ومراكز بحوثه ودراساته ومستشفياته وشركاته الاستثمارية ومدارسه.

ففي بلد كالولايات المتحدة الأمريكية فالإحصائيات بالنسبة لبدايات التسعينيات، تبين أن القطاع الخيري يمثل ٦,٨ % من الناتج المحلي الإجمالي بمداخيل تقدر ب ٣١٥,٩ مليار دولار ويشغل أكثر من ٩,٣ % مليون موظف بصفة دائمة،بما يعادل ٦,٧ % من مجموع العمالة في الولايات المتحدة الأمريكية،كما إنفاق هذا القطاع على الأجور بلغ ١٢٢,٢٠مليار دولار بما يعادل ٥,٢ % من مجموع الأجور في الولايات المتحدة الأمريكية،حيث نالت قطاعات الصحة والتعليم والثقافة والفن القسط الأكبر من إنفاق عوائد القطاع الخيري.

أما الإحصائيات الرسمية الخاصة بسنة ٢٠٠٣ م تشير إلى أن القطاع الخيري بشقيه الوقفي والتبرعي يضم في إطاره ١٥١٤٩٧٢ منظمة وجمعية ، و٣٢٠٠٠ مؤسسة وقفية،ويتم الترخيص يوميا لـ ٢٠٠ جمعية تعمل في القطاع الخيري ،وينتظم في هذا القطاع قرابة ١١ مليون موظفا بصفة دائمة، ،بينما بلغت إيراداته (تبرعات) حوالي ٢١٢ مليار دولار أمريكي و٩٠ مليون متطوع في جميع الأعمال الدينية والإغاثية والإنسانية،بواقع ٥ ساعات عمل أسبوعيا في التطوع في جميع التخصصات.

وتعتبر أمريكا اليوم رائدة العمل الخيري والتطوعي في العالم،وقد تولت هذا الدور أوائل القرن الماضي ببلورة مفهوم المؤسسة الخيرية Foundation،والشعب الأمريكي هو أكثر شعوب العالم عطاء وبذلا في مجال أعمال الخير والتطوع، كما يوجد بأمريكا اليوم مركز المؤسسات الخيرية Foundation Center يحصي العمل الخيري ويرصده كما يوفر المعلومات للمهتمين بالعمل الخيري والتطوعي، بالإضافة إلى توفير التدريب والخبرات. (برزنجي، ٢٠٠٣، ١٤١).

التعليم الجامعي والعالي التابع للقطاع الخيري في الولايات المتحدة الأمريكية:

تقوم المؤسسات الوقفية والتبرعية في الولايات المتحدة الأمريكية بتمويل مؤسسات تعليمية في مختلف مراحل التعليم ،حيث يقدم القطاع الخيري بشقيه الوقفي والتبرعي ٢٦ % من مجموع خدمات التعليم في الولايات المتحدة،وأن التعليم الأساسي يتوزع بين القطاعين الحكومي والخيري مع غياب تام للقطاع الخاص القائم على الربح ،كما هو مبين في الجدول الآتي (القحف، ٢٠٠٠، ٤٦-٤٧، نتصرف) :

الجدول رقم ٠١: توزيع التعليم الأساسي والثانوي في الولايات المتحدة(١٩٨٩)

	عدد المدارس%	عدد الطلبة %	النفقات %
قطاع خيري	٢٤	١١	١٨
قطاع حكومي	٧٦	٨٩	٩٢
	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: منذر القحف الوقف الإسلامي تطوره، إدارته تنميته، ص٤٦.

أما فيما يخص التعليم الجامعي والعالي ، فالأرقام الإحصـــائية تشـــير إلى تفوق القطاع الوقفي والتبرعي على القطاعين العام والخاص تفوقا واضـــحا من حيث الكفاءة ونســـبة الإنجاز العلمي إلى عدد الطلبة كما يبينه الجدول الآتي :

الجدول ٠٢ : توزيع التعليم الجامعي والعالي في الولايات المتحدة (١٩٨٩)

مصدر التمويل	الجامعات		الطلـــبة		شهادة البكالوريس		شهادة الدكتوراه		النـــفقات	
	عدد	%	عدد(مليون)	%	عدد	%	عدد	%	مبلغ(مليار)	%
خيري	١٦٣٦	٤٩	٢.٦	٢٠	٦٥٥.٣٧٨	٣٤	٥٦٦٤	٥١	٣٩.٦	٣٤
حكومي	١٥٠٣	٤٥	٩.٩	٧٨	٣٣٧.٦١٠	٦٦	٥٠٦٧٥	٤٩	٢٥.٦	٢٢
تجاري	٢٠١	٦	٠.٣	٢	٣١٢	–	٦١	–	٥١.٤	٤٤
المجموع	٣٣٠٤	١٠٠	١٢.٨	١٠٠	٩٩٣.٣٠٠	١٠٠	١٠٥٣٠٠	١٠٠	١١٥.٦	١٠٠

المصدر: منذر القحف الوقف الإسلامي تطوره، إدارته تنميته مرجع سابق،ص٤٦.

عند معاينة توزيع التعليم الجامعي في الجدول الثاني ،نلاحظ أن التعليم الخيري يمتلك العدد الأكبر من الجامعات في أمريكا بنسبة ٤٩ % من مجموع الجامعات ،كما ينفق ٨% على ١١% من الطلبة ويعطي نتائج تفوق القطاع الحكومي في تقديم خدمة التعليم العالي والجامعي،كما نلاحظ أيضا قلة كثافة الطلبة في المؤسسة التعليمية الخيرية ،حيث نجد أن القطاع التجاري ينفق ٦٤ % من مجموع الإنفاق على التعليم الجامعي والعالي، بينما عدد الطلبة فيه لا يزيد على ٢% من مجموع الطلبة الجامعيين،فكلفة الطالب في هذا القطاع تزيد على١٧٠٠٠٠ دولار،بينما كلفة الطالب في القطاع الخيري لا تتعدى ١٥٢٠٠ دولار و٢٩٠٠٠ دولار في القطاع الحكومي،مما يعطي الانطباع أن القطاع التجاري ينتقي طلابه على أساس معيار الغنى، بينما القطاع الخيري يجعل التعليم الجامعي والعالي في متناول أبناء الطبقة المتوسطة.

نماذج من المؤسسات العلمية والبحثية الوقفية في الولايات المتحدة الأمريكية:

من خلال معاينة قائمة المؤسسات العلمية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن منها ما أسس من قبل أشخاص مهتمين بالثقافة والعلوم ومنها ما أسسته الدولة و الحكومة الأمريكية وهذه بعض المؤسسات العلمية الوقفية ذات الشهرة في الولايات المتحدة والعالم (المطيري، ٢٠٠٣، ٩٧):

١- مؤسسة " روكيفلر" للتقدم الصحي والعلمي : هي مؤسسة أقامها أحد الأثرياء الأمريكيين "جون روكيفلر" ١٨٣٩-١٩٣٧م في مدينة نيويورك عام ١٩١٣م برأس مال قدره ٢٥٠ مليون دولار، وهي مؤسسة تعنى بتنمية البحث العلمي والعمل على رفع مستوى الجنس البشري في جميع أنحاء العالم كله ، وذلك عن طريق دعم المهتمين بالدراسات العلمية ، ورفع مستوى الصحة العامة، وقد أدت هذه المؤسسة الخيرية أعمالا جليلة في مجالات الصحة والبحوث الطبية والعلوم الطبيعية والاجتماعية، وأتاحت الفرص لعمل كثير من الباحثين ، كما ساهمت في تقديم المنح للآلاف من طلبة العلم.

٢- رابطة الجامعات غير الربحية : وتظم ١٠٠ جامعة أمريكية منها تخصصات للعمل غير الربحي ،وتخصصات في العمل الخيري الدقيق.

٣- الوقف الوطني للإنسانيات: وهو وكالة فدرالية مستقلة تأسس عام ١٩٦٥م وهذا الوقف يقدم منحا للجامعات والكليات والمكتبات والباحثين الأفراد والمتاحف والأرشيف، ويعين مدير الوقف الوطني للإنسانيات الرئيس الأمريكي بموافقة الكونغرس الأمريكي.

٤- مؤسسة بيل غيتس الوقفية BILL GATES FOUNDATION :

أسسها" بيل غيتس" صاحب شركة "ميكروسوفت" عملاق البرمجيات، وزوجته "ميليندا "،في عام ٢٠٠٠م، وذلك بعد دمج صندوقين خيريين في إطار العائلة حيث دمجت مؤسسة "غيتس" التعليمية ومؤسسة " ويليام اتش" الصحية والمعروف أن المؤسسة الأولى تختص بالدرجة الأولى بالتكنولوجيا المكتبية، بينما المؤسسة الثانية تختص بالصحة العامة،وقد وصلت أموال الوقف لدى مؤسسة "غيتس" ما يعادل ٢٤ مليار دولار أمريكي، وتتخذ مؤسسة "غيتس" من مدينة " سياتل" مقرا لها،من أهدافها "تعزيز المساواة بين الأوضاع الصحية والتعليمية في العالم".وتتبع المؤسسة في إدارتها نهجا علميا مستوحى من أسلوب عمل شركة ميكروسوفت للبرمجيات.

يتمحور عمل مؤسسة "غيتس الوقفية" في أربعة برامج ,الصحة العالمية والتعليم والمكتبات، وشمال غربي المحيط الهادي ففي برنامج التعليم يحصل أصحاب الدخول المنخفضة والطلاب الموهوبين في جميع أنحاء العالم على منح دراسية في جامعة "كامبردج" ،وفي برامج المكتبات تسهم المؤسسة في تقديم خدماتها في مجال الكمبيوتر والانترنت.

كما تعتبر مؤسسة "غيتس" أكبر الممولين للأبحاث الطبية في العالم،حيث تبرعت في سنة٢٠٠١ بمبلغ ١٦٨ مليون دولار لتمويل أبحاث في مجال مكافحة الملاريا, ووفرت ٦٠ مليون دولار لتمويل البحوث لمكافحة "الأيدز" إضافة إلى ٨٣ مليون دولار للمساعدة في أبحاث مكافحة السل.

١- جامعة نيجرو المتحدة :

وتعتبر أكبر منظمة لمساعدة الأقليات في الوصول إلى التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية،وقد تلقى صندوق هذه الجامعة في سنة ٢٠٠٢م، أكبر منحة بقيمة مليار دولار من "مؤسسة غيتس الوقفية".

الخاتمة:

بناء على ما سبق من حديث عن الدور التاريخي للوقف الإسلامي في دعم التعليم والبحث العلمي إضافة إلى النتائج الباهرة التي يحققها التعليم الذي تموله الأوقاف في البلدان الغربية فهل لنا أن نتساءل عن إمكانية قيام القطاع الخيري ومؤسسة الأوقاف خاصة بالتكفل بجزء من أعباء التعليم العالي وتمويل الأبحاث العلمية خاصة وأن عوامل قيام الوقف بهذا الدور متوفرة والتي منها:

- أن الأزمات الاقتصادية ستجبر الحكومات إلى البحث عن مصادر تمويلية جديدة لتخفيف العبء عن الميزانية العامة للدولة، حيث يبرز الوقف كأحد أهم الروافد التمويلية للعملية التعليمية الجامعية خاصة وأن التعليم الجامعي يحتاج إلى اعتمادات مالية كبيرة.

- تشهد العديد من البلدان العربية (السعودية- مصر- الأردن) ظهور التعليم الوقفي والجامعات الوقفية، حيث يضمن الوقف الخيري ذو الطبيعة الاستمرارية، للمؤسسات الجامعية الاستقلالية الإدارية والمالية والحرية العلمية، مما يعني مزيدا من الكفاءة والإبداع.

- إن الميزانية التي تخصصها الحكومات للجامعات لم تعد كافية ولا تحقق طموحات الجامعة نظرا لتزايد أعداد الطلاب والطالبات بمتوالية هندسية وتزايد المقاعد الدراسية والمدخلات الجامعية بمتوالية حسابية. وأمام هذه المعادلة الصعبة فمن الضروري أن تلجأ الجامعات إلى تنويع مصادرها المالية لكي تحقق استقلالها المالي وبالتالي تحقيق أهدافها المتمثلة في توفير التعليم الجامعي لأبناء الوطن كافة.

- التجارب الناجحة والخبرات الدولية في مجال التعليم الذي يقوم به القطاع الخيري وإمكانية الاستفادة من هذه الخبرات والتجارب في إعادة بعث المؤسسة التعليمية الوقفية.

- توفر معظم البلدان العربية على فائض معتبر في العمالة والتي تقع ضمن مستويات التعليم العليا، مما يتيح الاستفادة من هذا الفائض واستيعابه ضمن قطاع العمل الخيري.